الأنباء
الثلاثاء 4 سبتمبر 2012

كتلة الأغلبية أثناء اجتماعها بديوان الدقباسي مساء أمس الأول (هاني الشمري)

بعد اجتماع الأغلبية البرلمانية لمجلس 2012 في ديوانيته مساء أمس الأول

الدقباسي: الاتصال بشخصيات وطنية لتشكيل جبهة للمحافظة على الدستور

نايف المرداس ود.عبدالله الطريجي وعلي الدقباسي ود.فيصل المسلم وسالم النملان وفيصل اليحيى خلال الاجتماع

قال النائب علي الدقباسي ان اجتماع الأغلبية تطرق الى عدد من القضايا المهمة وفي مقدمتها التواصل بشأن الاجتماع السبت المقبل والذي سيعقد في ديوان النائب د.خالد الشخير وسيتم البدء بالاتصال لتشكيل الجبهة الوطنية للمحافظة على الدستور، فضلا عن الاتصال بعدد من الشخصيات الوطنية، مشيرا الى تفعيل المركز الإعلامي والبدء بالإجراءات التنفيذية لتأسيسه وذلك للتواصل بالقواعد الشعبية لتعريفهم حقيقة الأوضاع التي نمر بها وان القضية ليست محصورة كما يحاول البعض إلصاقها بنواب أو بكتلة نيابية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقب اجتماع كتلة الأغلبية في ديوان الدقباسي في منطقة اشبيلية مساء أمس الأول بحضور 16 عضوا من الكتلة.

حيث قال الدقباسي ان «القضية بالنسبة للأغلبية قضية وطنية وليست قضية أشخاص»، مشيرا إلى ان «الأغلبية دفعت إلى ان تكون هناك انتخابات جديدة يملك فيها كل مواطن حقه وفق النظام الانتخابي المعمول به، وان القضية ليست قضية نواب بل نريد ان تكون هناك سيادة للأمة في القانونيين حيث لا جدل ولا شك ان مجلس الأمة هو المخول بتشريعات القانونين وفق الدستور».

وأضاف أننا «اليوم أمام قضية وطنية كبرى نريد إيصال بعض المعلومات المهمة خلال تواصلنا الإعلامي والجبهة الوطنية للمحافظة على الدستور، ونأمل ان تسفر اجتماعاتنا عن تحركات أكثر فاعلية»، مشيرا إلى ان حضور أعضاء الكتلة في الاجتماع المقبل سيكون اكبر وذلك نتيجة سفرهم لخارج البلاد في الوقت الحالي فتعذر عليهم الحضور في الوقت الحالي.

وحول استقالة نواب 2009 في الأغلبية، قال «ان استقالة النواب في حكم المنتهية وتم الإعلان عنها في وقت سابق، وأنا شخصيا سلمت سيارتي وأخليت مكتبي وقطعت اتصالي بالمجلس وفيما يتعلق بسكرتاريتي وأي امتيازات»، مستدركا بالقول «هذا الأمر ينسحب على كل النواب وليس من اجتمع اليوم، لان مجلس 2009 سقط برغبة شعبية ورغبة أميرية سامية وبحكم المنتهي، فهناك من يحاول لصق القضية بمجموعة من النواب بينما الآخرون يسلمون انفسهم من النقد وهذا غير صحيح رغم معرفة الجميع بان هذا المجلس ساقط والدليل عدم حضورهم للمجلس».

وحول انتقاد البعض للتجمع الأخير في ساحة الإرادة، قال «ان عملية النقد هي رأي وهو مرحب به من كل مواطن، ونحن نقبل بالرأي الآخر وهناك مشاورات مستفيضة وموسعة ومختلفة تتقارب وتلتقي وهذا أمر طبيعي جدا»، مشيرا إلى ان «الرأي الموحد تم الاتفاق عليه وأنا أؤكد اليوم انه فعلا بدأت الاتصالات رسميا في اتخاذ الإجراءات لتشكيل المركز الإعلامي، لان هناك حملة الأغلبية، وفي النهاية لن يستمروا في مقاعدهم، لانه ستكون هناك انتخابات والشعب فيها صاحب السيادة فهو من يعيد النواب، اما نحن فنريد المحافظة على المبدأ، فنحن في قلق على الدستور وعلى حقنا في المشاركة طبقا لأحكام هذا الدستور»، مشيرا إلى ان القلق «هو ما جعلنا نلجأ للجبهة الوطنية والمركز الإعلامي في محاولة لإيصال صوتنا للناس، خصوصا ان هناك من يحاول ان يعيق هذا الصوت ويحاول ان يبني بيننا وبين الناس جدارا عازلا ويحاول أيضا القاء التهم علينا».

وتساءل الدقباسي: لماذا الهجمة محصورة في عدد من النواب؟ ولماذا لا تكون باتجاه النواب الذين ادعوا في النيابة العامة، والذين يغيبون عن جلسات مجلس 2009 وكان لهم رأي آخر؟»، داعيا إلى التفكر في هذا التساؤل، مؤكدا في الوقت ذاته ان اجتماعات الأغلبية ليست رغبة في الوعد بالمناصب أو غيرها وإنما من اجل إسقاط مجلس 2009، وكانت الحكومة تعدنا باستكمال إجراءات لكن يبدو ان القضية لدى الحكومة تمشي في منحنى آخر، مبديا أسفه تجاه بعض الأصوات التي تنادي حالا ان تكون هناك جلسات لمجلس 2009.

واشار الى تسفيه مجلس الأمة والعبث بإرادة الأمة من خلال بعض الإجراءات الحكومية، التي نعتقد انها إجراءات غير صحيحة»، مطالبا بـ «عدم الالتفات لمن حاول ان يمزق النسيج الوطني، ونقول لمن يحاول ذلك بان هذا الأمر لن ينجح في الكويت لأنها باقية ومجتمعها واع ويدرك ان مهما اختلفنا في آرائنا تجمعنا الكويت، والمواطن يميز بين الغث والسمين»، مستدركا بالقول «ان هناك من يحاول عبر أسماء وهمية ضرب الكويتيين بعضهم ببعض، فالكويتيون احرص من جهاز الإعلام الوطني، الذي مع الأسف ليس لديه أي إجراءات منظمة ومدفوعة غرضها إجهاض الصوت الوطني، وهنا لا أقول الأغلبية لأنهم في النهاية هم مجموعة نواب التقوا على فكرة معينة».

وأضاف «الكل يعرف ان هناك رأيا ورأيا آخر وسط كتلة الأغلبية، وفي النهاية لن يستمروا في مقاعدهم، لانه ستكون هناك انتخابات والشعب فيها صاحب السيادة فهو من يعيد النواب، اما نحن فنريد المحافظة على المبدأ، فنحن في قلق على الدستور وعلى حقنا في المشاركة طبقا لأحكام هذا الدستور»، مشيرا إلى ان القلق «هو ما جعلنا نلجأ للجبهة الوطنية والمركز الإعلامي في محاولة لإيصال صوتنا للناس، خصوصا ان هناك من يحاول ان يعيق هذا الصوت ويحاول ان يبني بيننا وبين الناس جدارا عازلا ويحاول أيضا القاء التهم علينا».

وتساءل الدقباسي: لماذا الهجمة محصورة في عدد من النواب؟ ولماذا لا تكون باتجاه النواب الذين ادعوا في النيابة العامة، والذين يغيبون عن جلسات مجلس 2009 وكان لهم رأي آخر؟»، داعيا إلى التفكر في هذا التساؤل، مؤكدا في الوقت ذاته ان اجتماعات الأغلبية ليست رغبة في الوعد بالمناصب أو غيرها وإنما من اجل إسقاط مجلس 2009، وكانت الحكومة تعدنا باستكمال إجراءات لكن يبدو ان القضية لدى الحكومة تمشي في منحنى آخر، مبديا أسفه تجاه بعض الأصوات التي تنادي حالا ان تكون هناك جلسات لمجلس 2009.

واشار الى تسفيه مجلس الأمة والعبث بإرادة الأمة من خلال بعض الإجراءات الحكومية، التي نعتقد انها إجراءات غير صحيحة»، مطالبا بـ «عدم الالتفات لمن حاول ان يمزق النسيج الوطني، ونقول لمن يحاول ذلك بان هذا الأمر لن ينجح في الكويت لأنها باقية ومجتمعها واع ويدرك ان مهما اختلفنا في آرائنا تجمعنا الكويت، والمواطن يميز بين الغث والسمين»، مستدركا بالقول «ان هناك من يحاول عبر أسماء وهمية ضرب الكويتيين بعضهم ببعض، فالكويتيون احرص من جهاز الإعلام الوطني، الذي مع الأسف ليس لديه أي إجراءات فيما يضرب الصف الوطني والنسيج الاجتماعي»، مضيفا ان هناك من يحاول ضرب الكويت بالشائعات لكنها لن تنجح لدينا في الكويت لأننا ندرك تماما ان لدينا حرية وديموقراطية ونحن مصرون على المحافظة عليها وفقا لدستور 62 المستقر في ضمير الأمة.

الحضور..

محمد الهطلاني، مبارك الوعلان، خالد شخير، مسلم البراك، فيصل اليحيى، أحمد السعدون، فيصل المسلم، محمد الخليفة، عبدالله الطريجي، سالم النملان، نايف المرداس، علي الدقباسي، اسامة الشاهين، عادل الدمخي، بدر الداهوم، وعمار العجمي.

● سامح عبدالحفيظ
سلطان العبدان

أحمد السعدون متوسطا مسلم البراك وأسامة الشاهين ومحمد الخليفة ود.محمد الهطلاني

علي الدقباسي مع د.عبدالله الطريجي ونايف المرداس

مبارك الوعلان ود.خالد شخير

د.عادل الدمخي وفيصل اليحيى خلال الاجتماع

جانب من اجتماع كتلة الأغلبية